PROVISIONAL
A/34/PV.44
25 October 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثم : السيد أويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة)
(نائب الرئيس)

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ٥٥ (أ) (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

مواصلة نظر البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ (A/34/34)

السيد لوهاني (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : ان تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ والذى قدمه رئيسها السيد ستولتنبرغ ، الذى اود ان اشيد به لخصاله القيادية ومجهوداته الخالصة للتوصل الى تفهم بين مختلف الاطراف ، يعطينا فرصة لتقييم واستعراض دور ومنجزات اللجنة في اطاره الصحيح . ان اللجنة ، كما نعلم جميعا ، قد اضاعت السنة الاولى حول المسائل الاجرائية ، اى حول معنى ومدى مهمتها . لقد تم توضيح هذه المهمة من طرف الجمعية العامة في السنة الماضية ، وقد كرست اللجنة ثلاث دورات هذا العام لموضوع هام بالنسبة للمجتمع الدولي ، الذى يسمى ، نقل الموارد الحقيقية لصالح الدول النامية ،، واجراءات تتعلق بمشاكل الاغذية العالمية وتنمية الزراعة ، واعلان ليما ، وخطة العمل للتنمية الصناعية والتعاون ، ودعم الطاقة الصناعية للدول النامية ، وأخيرا مقرر حول المشاكل الخاصة والأكيدة للدول الاقل نموا ، وللدول غير الساحلية ، والدول الجزرية النامية والدول الاكثر تضررا . بينما وصلت الدورتان الاوليان الى نتائج ملموسة ، وهي كما ذكر السيد ممثل الهند بحق " تكرار لما تم الاتفاق عليه من قبل " ، فان الدورة الاخيرة التي عقدت في ايلول/سبتمبر من هذا العام فشلت في التوصل الى نتائج نهائية ومن ثم بقي الامر معلقا . ان نتائج عمل اللجنة رغم الآمال الكبيرة ، لاعطاء الدفعة السياسية الضرورية للمفاوضات حول الموضوعات القائمة حاليا ، ومراقبة تنفيذ القرارات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات المتعلقة بانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد انتهت وهي تتسم بخيبة الأمل .

Digitized by UNOG Library

من المعروف جيدا أن حوار الشمال والجنوب قد وصل الى مأزق . وليس من المصلحة - على المدى البعيد - لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تسمح لهذا المأزق أن يستمر . فهناك خطر الشعور بالاحباط ازاء عدم تحقيق أى تقدم في تلك المفاوضات يكون من شأنه أن ينقلب الى علاقات تصادم وعداء . ان الدكتور فالدهايم ، الأمين العام ، بحكمته المعهودة قد حذرنا من هذا الخطر في بيانه الذى ألقاه أمام اللجنة الجامعة في دورتها الأخيرة ، فقد لاحظ أنه " اذا أردنا أن نتحاشى خلق جو من الانقسامات والمجابهة فيجب أن تجدد الجهود جميع الأطراف التي سوف تكون في حاجة اليها خلال الأشهر القادمة " .

ان الدول النامية لا يمكنها أن تصبر أكثر فيما يتعلق بتحويل اقتصادياتها على أسس سليمة ودائمة ومستقرة . وهي على اقتناع بأن الفرق واسع بصورة مفزعة بينها وبين الدول المتقدمة ، بحيث لا يمكن للتنمية السريعة للبلدان النامية أن تتحقق دون تقدم ملموس في اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي . والواقع أنه بدون هذا التغيير الهيكلي الكبير سوف يكون من الصعب أن تتخلص البلدان النامية من تبعيتها العريقة للبلدان المتقدمة . ان التحقيق السريع لأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد المقام على الانصاف والمساواة في السيادة والتكافل المتوازن الحقيقي والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول - بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية - كل ذلك سوف يسهم بدرجة كبيرة في ادخال هذا التغيير الهيكلي بسرعة .

ان وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين قد أعربوا عن أسفهم في بيان أصدروه أخيرا للتعنت الذى اظهرته البلدان المتقدمة ازاء جهود البلدان النامية للوصول - من خلال الحوار معها - الى حلول حقيقية تلائم أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد من أجل القضاء على عدم المساواة والتوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومما يسر جميع المعنيين باقامة التعاون الاقتصادى الدولي أن مجموعة السبعة والسبعين قد أظهرت استعدادها لمواصلة حوار الشمال والجنوب تحت اشراف الأمم المتحدة .

ان الاقتراح الرامي الى القيام بجولة جديدة من المفاوضات الشاملة حول المسائل المرتبطة التي تعني الجميع ، وفي اطار محدد من حيث الزمن ، تبناه أولا رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة السادس في هافانا . والذى قدمته بعد ذلك مجموعة السبعة والسبعين

Digitized by UNOG Library

الى اللجنة الجامعة خلال دورتها الأخيرة ، وينبغي أن ينظر اليه بمنظار ايجابي حيث أنه يبحث وضع اطار واجراءات من شأنهما أن تسهما في انجاح الحوار الشامل . ان كل أولئك الذين كانت لهم التجربة المريرة لمؤتمر باريس والعدد المحدود من المشتركين فيه ينبغي عليهم أن يرحبوا بالحوار الجديد المزمع اجراؤه في اطار الأمم المتحدة التي تمثل بكل تأكيد المحفل الأكثر ملاءمة لاعطاء مفاوضات الشمال والجنوب دفعا جديدا من الحيوية والنشاط . كما أنه يسرنا أن نلاحظ أنه طبقا للاقتراح فان اللجنة الجامعة سوف تواصل القيام بدور اللجنة التحضيرية المناطة بها مسؤولية وضع جدول أعمال قبل الدورة الجديدة من المفاوضات الشاملة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة .

ان وفودا عديدة قد أكدت فعلا في هذه الجمعية أن الجولة الجديدة ينبغي أن تتركز حول قضايا محددة وأن تسفر عن نتائج عملية بحيث يكون لها أثر مباشر على الاقتصاديات الهشة لبلدان العالم الثالث النامي . وقد آن الأوان بالفعل للتحرك - كما جاء في كلمات رئيس اللجنة الجامعة - " من المبادئ العامة الى عهد من العمل والتنفيذ " . ان التقدم في الجولة الجديدة سوف يمنع دون شك أن تدفع الأزمة الحالية للاقتصاد العالمي الى موقف من اليأس . ولكن يجب أن نذكر من جديد أنه من الضروري أن تكون هناك ارادة سياسية من قبل المشاركين لاعطاء الدفع الضروري للمحادثات . ان مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي كان على حق عندما قال في بيانه أمام اللجنة الثانية هذا العام : " لقد أصبح من الملح أكثر أن يتقدم المجتمع الدولي بعزيمة لحشد الالتزامات السياسية لتحقيق تقدم نحو انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأن تحول هذه الالتزامات الى عمل ملموس من خلال سلسلة عريضة من المسائل " .

وأخيرا ، فان المجتمع الدولي قد كرر عدة مرات التعبير عن قلقه ازاء الحالة المتدهورة لأقل الدول نموا والدول غير الساحلية والدول الجزرية وأكثر الدول تضررا . وبالرغم من مختلف القرارات والمقررات المعتمدة لفائدة تلك الدول فانه لم يتم تحقيق أي تحسن في وضع تلك البلدان . لقد عبر مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية عن عميق قلقه ازاء خطورة الأمراض الاقتصادية الذي تعاني منها أقل البلدان نموا . وقد وضع برنامجا جديدا شاملا للعمل للثمانينات ودعا هذه الجمعية العامة الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول أقل البلدان نموا من أجل وضع الصيغة النهائية واعتماد وتأييد جوهر البرنامج الجديد للعمل في الثمانينات . وفي الدورة الأخيرة لاجتماع اللجنة الجامعة

Digitized by UNOG Library

التي كان ــ كما قلت ــ من بين بنود جدول أعمالها حل المشاكل الملحة التي تواجه فئات معينة من البلدان ، فان الكثير من الوفود ــ بما في ذلك وفود من بلدان نامية ــ قد رحبت بخطة العمل الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتنمية والتجارة لصالح أقل الدول نموا ، وحيّت تلك الخطة باعتبارها قرارا هاما من شأنه أن يساعد على تحسين قدرة أقل الدول نموا في الاسهام الكلي في العملية الانمائية الدولية ، وطالبت بالاسراع في تنفيذها . ان وفد بلادى اذ يلاحظ هذا الارتياح فانه قد أوضح في تدخله في مناقشات اللجنة الجامعة أن برنامج العمل الشامل الجديد هو لفائدة أقل الدول نموا ، وهو احدى مراحل برنامج عمل فورى لسنوات ١٩٧٩ ــ ١٩٨١ ، سوف يبقى مجرد مخطط طموح دون التزامات حقيقية تتعلق بزيادة الموارد من قبل المجتمع الدولي ، وخاصة الدول المتقدمة . ونحن نعتبر أنه من الضرورى أن نعيد التذكير بموقفنا القائل بأن الدول المتقدمة ينبغي عليها ــ دون أى تأخير ــ أن تضاعف من حجم مساعداتها الانمائية الرسمية المقدمة حاليا الى أقل الدول نموا ، وأن الدول المانحة للمساعدة يجب أن تقدم موارد اضافية أخرى ، كخطوة أكيدة في سبيل تنفيذ برنامج العمل الفورى .

ان مندوب الهند ــ بينما أسف في بيانه في الأسبوع الماضي لأن اقتراحات مجموعة السبعة والسبعين في اللجنة الجامعة والتي يطلب اتخاذ تدابير خاصة لصالح فئات خاصة من البلدان النامية ، قد لقيت عناية ضئيلة ــ أوضح أن تلك القرارات المتعلقة بهذه البلدان سوف تقدم الى هذه الجمعية . ان أملنا هو أن تقابل هذه القرارات بايجابية وأن تعتمد بالاتفاق العام في الرأى وأن تنفذ بأسرع ما يمكن . ان مفهوم الترابط المتزايد بين أمم هذه المعمورة سوف يظل مجرد عملية أكاديمية لا طائل من ورائها اذا لم نقم بسد الهوة الشاسعة بين الذين " يملكون " والذين " لا يملكون " ، وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات ملموسة للمساعدة . ان اقل البلدان نموا يمكن أن تمثل اختبارا للتدليل على الارادة السياسية التي كثيرا ما تحدثنا عنها هنا وهناك .

Digitized by UNOG Library

أولا وقبل كل شيء اود ان اعبر عن تقديري للسيد ستولتنبرغ ، رئيسنا في اللجنة الجامعة ، للتقرير القيّم الذى قدمه للمناقشة العامة يوم الثلاثاء الماضي . وفي رأيي فان تقريره يتضمن عدة نقاط هامة يجب علينا ان نتذكرها في الحوار القادم بين الشمال والجنوب . وان تقييمه لعمل اللجنة الجامعة منذ بدايتها يعطينا فرصة للتفكير فيما كان ينقصنا في الاعوام الماضية وما يجب تنميته مستقبلا في الحوار بين الشمال والجنوب . واني اوافقه في الرأى في ان خبرتنا في اللجنة الجامعة تقدم لنا امكانية اتجاه جديد في الحوار بين الشمال والجنوب .

وبعد ان قلت هذا ، اود ان اعبر عن رأى حكومة بلادى حول المقترح الخاص بالمفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية ، المقدم من قبل مجموعة الـ ٧٧ في اللجنة الجامعة .

اولا ، اعتبارا للترابط المتزايد بين البلدان المتقدمة والنامية ، فانه من الضرورى من أجل التوسع المستقر للاقتصاد العالمي ان نعمل على مواصلة حوار ايجابي وحقيقي بين الشمال والجنوب . وانطلاقا من هذا الادراك ، تعتقد حكومة بلادى بأنه لابد من بحث هذا المقترح بعناية باعتباره مقترحا له اثر مباشر ومهم على الحوار المقبل بين الشمال والجنوب .

ثانيا ، تؤيد حكومة بلادى الفكرة القائلة باستعمال اللجنة الجامعة كهيئة تحضيرية للمفاوضات العالمية ، وان اليابان على استعداد للمشاركة ايجابيا في عملية الاعداد . وفي رأينا يجب أن يتضمن هذا بحثا دقيقا للمشاكل الاجرائية والتقنية المتعلقة بالمفاوضات العالمية ، وكذلك باجراءاتها .

ثالثا ، بالقيام باجراءات المفاوضات العالمية ، انه من الاهمية بمكان ان نولي انتباها حذرا لتحاشي ازدواج المفاوضات الجارية في محافل دولية اخرى فيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب وأن نستخدم المحافل القائمة حاليا الى اقصى حد ممكن . وفي رأينا فان المفاوضات العالمية يجب ان ترتب دون ان تتدخل في المفاوضات اللامركزية القائمة في محافل اخرى .

دعني اعطي مثالا على هذه النقطة . انني اعتقد ان اقامة محافل جديدة ، المحفل تلو الآخر ، كما فعلنا في الماضي ، ليست من شأنها ان تقود الى حل المشكلات التي تهم الحوار بين الشمال والجنوب . وتعطينا خبرتنا الماضية درسا قيّما مؤداه ان اقامة محفل جديد بدون تنسيق فعال مع المحافل القائمة من شأنها ان تعقد الامور دون ان تحل المشاكل التي تواجهنا . وبالتالي ،

Digitized by UNOG Library

عندما نحدد اجراءات المفاوضات العالمية ، يجب ان نبحث بكل عناية التكرار المحتمل بين عمل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في ميادين التجارة والتنمية وبين الاتفاق العام على التعريفة والتجارة في مجال التجارة . ويجب ايضا الاهتمام بمجال النقود والتمويل لتجنب تكرار العمل للمؤسسات المالية الدولية الحالية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان العلاقة بين المفاوضات العالمية والمفاوضات الجارية حول استراتيجية التنمية الدولية يجب ان نبحثها في اللجنة الجامعة . وقد استمع وفد بلادى بكل اهتمام الى التفسير الخاص بهذه العلاقة المقدمة من قبل مندوب الهند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ في هذا الاجتماع يوم الثلاثاء الماضي . وفي رأينا ، فانه يجب القيام بتنسيق واقعي او ارتباط بين مجموعتي المفاوضات للوصول الى نتائج اكثر واقعية ومثمرة في حوارنا .

رابعا ، فيما يتعلق بمشكلة الطاقة التي كانت لها ولا تزال آثار ضخمة على مستقبل الاقتصاد العالمي ، فاننا نرحب بمبادرة لجنة الـ ٧٧ المتضمنة هذه المشكلة المهمة كأحد البنود الخمسة للمفاوضات العالمية . ونظرا الى ان الطاقة مشكلة هامة تهم جميع البلدان في العالم اجمع ، فيعتقد وفد بلادى انه سوف يكون مفيدا وملائما للامم المتحدة ان تبحث افضل وسيلة لطرق هذه المشكلة .

وفي هذا الصدد ، اود ان اعبر عن املنا انه في البحث عن حلول لمثل هذه القضية الهامة كالطاقة ، يجب ان نقوم باجراءات ملائمة للمفاوضات العالمية .

خامسا ، نرى ان مضمون الحوار بين الشمال والجنوب ، في اطار المفاوضات العالمية لابد وأن يعكس القلق والمصالح لكل المجموعة المتفاوضة ، بما في ذلك البلدان النامية ، والبلدان المتقدمة ، والبلدان الافقر ، والمنتجة والمستهلكة ، ويجب ان تكون الاهداف العامة للمفاوضات العالمية ايجاد توازن بين مصالح مختلف مجموعات التفاوض .

سادسا ، اود ان اركز على اهمية اعدادات مخططة جيدا وواقعية للمفاوضات العالمية في اللجنة الجامعة . وخلال السنوات الاخيرة ، فقد تمت سلسلة من الحوارات الهامة بين الشمال والجنوب في عدة محافل دولية ، وقد كانت مكثفة اكثر من اى وقت مضى . وفي بعض الحالات جرت هذه الحوارات دون القيام بتعرف كامل ومشترك وتفهم للمشاكل المعنية . ويرجع هذا ، جزئيا ، الى تعدد بعض الاجتماعات الهامة . ولذلك يجب الالحاح على ان من المهم وعلى الاقل تحقيق

Digitized by UNOG Library

اعتراف مشترك وفهم للاهداف العامة قبل اتخاذ قرار فيما يتعلق ببدء المفاوضات العالمية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ حول المواضيع الاقتصادية .

هذه هي الملاحظات التي اود ان ابديها في هذه المرحلة من بحثنا للمقترح الخاص بالمفاوضات العالمية . وكما قلت مسبقا ، فان اليابان على استعداد للمشاركة بصورة ايجابية في العمل الاعدادى للجنة الجامعة ، بغية اقامة احسن الظروف والاجهزة للمفاوضات العالمية . وفي اختتام ملاحظاتي حول هذا البند ، اود ان اعبر عن املي الخالص في ان تتمكن اللجنة الجامعة من الوصول الى نتائج بناءة فيما يتعلق بهذه المفاوضات ، بحيث تأخذ قرارا نهائيا بشأن اجراء مفاوضات عالمية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ حول المسائل الاقتصادية .

السيد كلستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد مضت خمس سنوات بعد اعتماد الاعلان وبرنامج العمل لانشاء نظام اقتصادى دولي جديد وفي انتهاء العقد الثاني للامم المتحدة للتنمية نجد انفسنا في مرحلة عصيبة بالنسبة للعلاقات بين الشمال والجنوب . وبالرغم من احراز تقدم في مجالات مختلفة فيجب ان نعترف بان جهودنا كانت دون الآمال وأن الحوار بين الشمال والجنوب لم يتوصل الى النتائج المرجوة . واننا نأسف على هذا الموقف حيث اننا نعتقد بأن الازمة الدائمة في الاقتصاد العالمي لا يمكن ان نتغلب عليها الا اذا ادركنا جميعا مسؤوليتنا المشتركة . وبهذه الاعتبارات في اذهاننا ، تعلق النمسا اهمية كبيرة على الحوار بين الشمال والجنوب ، وفي هذا الاطار ، على الجهود الرامية الى تدعيم التعاون بين البلدان المصنعة والبلدان النامية . ولنجاح مثل هذه الجهود ، لابد وأن نتجاوز الاساليب التقليدية للمفاوضات والوفاق بين المصالح قصيرة المدى . وبينما نركز على القضايا الملموسة والمحددة يجب ان نوسع ادراكنا للقضايا التي تهمنا . ويجب ان نعترف بالترابط فيما بين هذه القضايا وأن ندرسها بمنظور اكثر شمولا وذى مدى اطول . وبهذا الاسلوب فقط سوف يمكننا تناول المشاكل الاقتصادية في العالم بطريقة فعالة ، للوصول الى تقدم حقيقي وحلول دائمة .

Digitized by UNOG Library

ان مبادرة مجموعة الـ ٧٧ التي أقترحت بدء سلسلة من مفاوضات جديدة في نطاق الأمم المتحدة بمساهمة كل الدول ، في رأينا تعطينا فرصة فريدة لاعطاء اتجاه وفحوى جديدين للحوار بين الجنوب والشمال . ان هذا الحوار طالما عانى من ترددنا ، وان الجهود التي بذلناها لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء جاءت متأخرة ولم تتقدم كثيرا .

ان وفد بلادي على يقين انه يجب علينا ألا نجتنب هذه المفاوضات لأي عذر من طرف أي عضو في المجتمع الدولي . يجب ألا نتردد وألا تؤثر علينا بعض الاعتبارات قصيرة الأجل .

انني أوافق تماما مندوب الهند الذي قال مؤخرا اننا بحاجة الى مبادرات باسلة وطرق جديدة تهدف الى اعطاء نفس جديد للتعاون الاقتصادي الدولي .

ان وفد بلادي يرحب بهذا الاقتراح الذي يرمي الى بدء جولة جديدة من مفاوضات شاملة، ونأمل كغيرنا أن تعطي هذه المفاوضات دفعة جديدة لجهودنا . وان وفد بلادي على وعي كامل بكثرة المشاكل التي يمكن أن تتغلب عليها هذه المفاوضات لكي نضمن لها النجاح . ولا نلح كثيرا على هذا الجانب من القضية لأن كل فشل من جانبنا في تشجيع التعاون الدولي تجاه التنمية سوف يصيب التعاون الدولي بين الشمال والجنوب بنكسة ويجعل كل نطاق التنمية والتعاون في خطر .

ولذلك ، من الظاهر أن تهيأ هذه المفاوضات الشاملة لكي تتوفر لها كل امكانيات النجاح ولقد سرنا أن هذه النقطة قد أكد عليها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ونحن نشكره على الايضاحات التي اتى بها فيما يتعلق بخصائص هذه المفاوضات .

ان وفد بلادي يلاحظ أيضا بكل امتنان أنه يجب ألا تعرقل هذه المفاوضات أي مفاوضات تجرى في محافل أخرى بل يجب أن تدعمها وأن تقتبس منها .

ان مشكلة الطاقة مثل القطاعات الخمسة الأخرى يجب أن نوليها أهمية خاصة . وهناك وعي متزايد أن حل مشكلة الطاقة ذو أهمية أساسية لتطور الاقتصاد العالمي في المستقبل . ولا شك أن هناك حاجة ملحة لتدعيم اطار العمل الدولي لحل مشكلة الطاقة . ان الطبيعة العالمية للمشكلة تجعلها وأهميتها الحيوية للتنمية الاقتصادية لجميع البلدان تجعل الأمم المتحدة النطاق اللائق لمعالجة هذه المشاكل .

Digitized by UNOG Library

ولقد لاحظ وفد بلادى باهتمام بالغ مقترحات رئيس المكسيك بشأن وضع خطة عالمية للطاقة. ونعتقد أنه يجب أن نهتم بهذا الاقتراح في نطاق جولة المفاوضات الشاملة .

وبالنسبة لهذه النقطة ، أود أن أؤكد انه بينما نهيئ هذه المفاوضات الشاملة يجب أن يستقر في أذهاننا انه يجب العمل على أساس الاجماع آخذين في الاعتبار المصالح الشرعية لجميع البلدان . ونعتقد أن هذه الطريقة هي التي تؤدى الى ايجاد ارادة سياسية تمكننا من السعي قدما في الطريق الناجح للتعاون الدولي للتنمية .

وأخيرا أود أن أؤكد أن هذه المفاوضات الشاملة المقترحة يجب وضعها في نطاق استراتيجية دولية جديدة للانماء ، وان النمسا تولي الأهمية القصوى لهذه الاستراتيجية . ان هذه المفاوضات الشاملة يجب أن تعالج المشاكل المحددة بيد أن الاستراتيجية الدولية للتنمية يمكن أن تكون النطاق العام للمفاوضات المقبلة وتكون أيضا المرجع الأساسي للتعاون في مجال التنمية في السنوات القادمة .

وأخيرا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكر وفد بلادى لرئيس اللجنة الجامعة السيد ستولتبرغ على جهوده لتحقيق التقدم في العلاقات بين الجنوب والشمال . وانني أشكره على التقرير الذى قدمه للجنة وان وفد بلادى يؤيد تأييدا كاملا التقرير الذى قدمه وبخاصة عندما أشار الى :

" . . . لدينا الوسائل والامكانية لانشاء مجتمع دولي متعدد الأشكال ، ولكنه موحد في سعيه وراء توفير السلم والعدل والرفاهية لجميع أعضائه " .(A/34/PV.40, p.16)

السيد فرناندو (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي يشكلان قضية من أهم قضايا الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وفي ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية فان الجو الحالي هو جو خيبة أمل واحباط وعدم رضاء . ولم يحصل أى تقدم حقيقي برغم العدد الكبير من المؤتمرات . ان المداولات التي انتهت حديثا في مؤتمر الأونكتاد الخامس قد أظهرت الصعوبات القائمة ولم تحقق سوى تقدم قليل .

بعد بضعة أشهر يدخل العالم في عقد جديد ، في آفاق اقتصادية قاتمة تشغل بالنا جميعا . ان الدول المتقدمة أمامها التضخم والركود الممكن ، وهناك آثار سلبية بما في ذلك

Digitized by UNOG Library

التضخم تنقل الآن الى البلدان النامية مما يفقر شعوبها - ان البون بين الدول النامية والـــدول المتقدمة يزداد اتساعا نظرا لأن قسط الدول النامية في الانتاج العالمي قد انخفض أكثر فأكثر خلال العقدين الماضيين . وقد أحبط أملنا في تضييق هذا البون . ان الارتفاع المتواصل في أسعـــار السلع الرأسمالية المصنوعة والمنتجات الغذائية والخدمات المورده من طرف الدول النامية ، وكذلك تقلبات أسعار المواد الأولية قد عملا على زيادة توسيع البون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ورغم كل آمالنا لم يتحقق أى نقل حقيقي للموارد . ان الصورة الاقتصادية صورة قاتمة تنبئ بالفوضى في آخر القرن . ومن الملح الآن أن نتحكم في هذا الاتجاه وأن نقطع خطوة الى اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد قائم على المساواة والعدل .

Digitized by UNOG Library

ان الأزمات الاقتصادية للبلدان النامية يمكن تصويرها ببحث الحالة الاقتصادية في بلد مثل سرى لانكا . ان التضخم وعددا آخر من العناصر الخارجية يجب علينا أن نواجهها دون حماية أو غوث . ان أسعار مواردنا المصدرة تعرف تقلبات كبيرة وسلبية ولكنها أيضا لم ترتفع بالنسبة الى الأسعار المتزايدة للمواد المصنعة والمواد الأخرى التي نستوردها . ان زيادة سعر النفط بالنسبة الى بعض الدول ، مثل سرى لانكا التي تعتبر من البلدان النامية التي تستورد النفط ، لها مردود عقيم وسلبي جدا على مجهوداتها الشجاعة والحثيثة التي تهدف الى تحسين مستوى معيشة شعوبها .

ونحن نقدر أن الدول المصدرة للنفط في حاجة الى المحافظة على القيمة الحقيقية لاحتياطياتها وضرورة اعطاء دفعة الى تطوراتها الانمائية الخاصة . ومن جهة أخرى فان البلدان النامية المستوردة للنفط تجد نفسها أمام مشاكل خططها الانمائية الموضوعة باحكام والتي قدمت من أجلها شعوبها تضحيات جسيمة . ان هذه المشاكل غير المنتظرة لا يلتفت اليها ، ومن ثم تجد هذه البلدان نفسها تواجه ضرورة دفع أسعار أكثر فأكثر مقابل المواد المصنعة المستوردة ، كما تتراكم لديها مشاكل اختلال موازين مدفوعاتها .

وفي نفس الوقت فان مشكلة الطاقة قد زادت حدتها بسبب التبذير غير الضرورى في البلدان المتقدمة . ونحن في البلدان النامية المستوردة للنفط على اقتناع بأن المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المصدرة للنفط ، سوف يتخذ اجراءات فعالة للحد من الصعوبات التي نواجهها دون انتظار حل المشاكل الكبرى بعيدة المدى .

ومن ناحية أخرى ، فان الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ في الدورة الاستثنائية السادسة سبق لها أن أقرت الحاجة الى اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المساواة والمصالح المشتركة لجميع البلدان . ان الاعلان الصادر عن تلك الدورة وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد يشكلان خطوة ، في تصورنا ، وفي آمالنا في سبيل قيام نظام عالمي أفضل في المستقبل . الا أن آمالنا قد تبخرت نظرا الى أننا نسجل الفشل تلو الفشل فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد رغم عقد عدد كبير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

وفي هذا الاطار نرى أن الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز الذى انعقد في كولومبو في حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، قد اقترح سلسلة من المفاوضات الشاملة بشأن التعاون

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى الدولي من أجل التنمية . وقد وقع التركيز على أن هذه المفاوضات يجب أن تكون متجهة اتجاها عمليا بحيث يتسنى القيام بطرق شامل ومتوازن لكبريات القضايا المعنية . ان هذا الموقف قد تم اقراره ونجم عنه قرار في المؤتمر السادس لرؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ . ان البلدان النامية قد اعتبرت أن هذا الأمر يشكل الحل الوحيد للخروج من المأزق الحالي وتحقيق بعض الأهداف ، مثل الزيادة السريعة في الانتاج في المواد الزراعية والغذائية في البلدان النامية ، بالاضافة الى الهدف المتواضع المتعلق بنسبة ٢٥ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي الذى سوف يكون قسط البلدان النامية في نهاية هذا القرن .

ونحن نعتبر أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها الا عن طريق مبادرات جريئة ، ولا يمكن تحقيقها عن طريق ترقيعات هنا وهناك فيما يتعلق بالوضع الاقتصادى الدولي الحالي . اننا قلقون لعدم احراز أى تقدم في هذا المجال ، وذلك بسبب انعدام الارادة السياسية من جانب الأغلبية الكبيرة للبلدان المتقدمة للشروع في المفاوضات الحقيقية . ان البعض قد قال ان بعض البلدان المتقدمة لا يولى أى اهتمام بمثل هذه المفاوضات . ان وفد سرى لانكا لا يشاطر هذا الرأى ، نظرا الى أننا ملتزمون جميعا باحراز تقدم في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ونحن يجب أن نعتبر أن هذا التقييم غير صحيح الى حد ما بالنظر الى أن هذا يعني مأساة كبيرة . ولقد حان الوقت أن نعترف جميعا بأن مصالحنا المشتركة تملي علينا القيام بمجهودات مشتركة لحل المشاكل الاقتصادية الكبرى عن طريق المفاوضات ، لأنه لا يمكن تجزئة مشاكل العالم ولا رفاهيته . ومن المؤسف أن تكون العلاقات الاقتصادية الدولية ما زالت تسيّر عن طريق قوانين ومبادئ وضعت منذ أكثر من ثلاثين عاما ، حيث لم تكن البلدان النامية حاضرة على الصعيد الدولي لتشارك في اتخاذ القرار . وربما أننا لم نعبئ الرأى العام العالمي بشأن الأخطار المحدقة بنا ، واكتفينا بالكلام دون الاعمال .

ومن ثم يجب علينا أن نسترعي الانتباه الى الطريقة التي نجحت حديثا في تجنيد الارادة السياسية الضرورية لايجاد حل لمشكلة كبيرة جدا . وفي هذا الصدد ، أود أن أتحدث عن مؤتمر دولي عقد أخيرا ، على مستوى البرلمانيين في العالم بشأن السكان والتنمية ، في كولومبو وقد شارك

Digitized by UNOG Library

فيه ٥٨ بلدا . ان ذلك المؤتمر عقد تحت رعاية صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والاتحاد البرلماني الدولي ، وهذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها مؤتمر للبرلمانيين تحت رعاية الأمم المتحدة . لقد نجح المؤتمر في التوصل الى التزام من جانب المشرعين في العالم ببرنامج يربط برامج السكان بخطط التنمية . ان هذه مبادرة طيبة جدا للوصول الى الارادة السياسية الضرورية وتجنيد الرأى العام العالمي .

ويبدو أنه من الملائم أن يتم البحث عن مساعدة المنظمات الدولية ، مثل الاتحاد البرلماني الدولي ، وذلك للتركيز على الحوار بين الشمال والجنوب ، والمفاوضات الشاملة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادى الدولي في المستقبل . وعوضا عن الاكتفاء بلوم انعدام الارادة السياسية الحقيقية عند أغلبية كبيرة من البلدان المتقدمة ، يجب علينا أن نعلق أهمية خاصة على ضرورة الاسهام من جانب البلدان النامية عن طريق تنسيق مواقفها المشتركة دون انقسامات . ففي كثير من الأحيان نجد أنفسنا ندخل مؤتمرات دولية دون استعداد ملائم من طرفنا ، مما يجعلنا نواجه الفشل فيما يتعلق بالوصول الى اتفاق في الوقت المحدد المتاح لنا .

لقد كان من الضرورى أن نخصص وقتا وتكريسا كافيان لأعمال الاعداد للدورة الاستثنائية المزمع عقدها في عام ١٩٨٠ . ان هذا العمل الهام ينبغي أن يكون من بين أعمال اللجنة الجامعة، ويجب أن تتم المشاركة في الدورة القادمة على أعلى مستوى سياسي ممكن نظرا الى أنه يجب أن يجرى العمل على القيام بتنازلات ضرورية مقبولة . وعندما تشترك البلدان النامية بعزيمة ثابتة في تلك الدورة ، فان البلدان المتقدمة عليها عندئذ أن تشارك في المفاوضات بالتزام واضح وذلك لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد يرضي مصالح وطامح البلدان النامية . وللتوصل الى هذا الهدف يجب على البلدان المتقدمة أن تلتزم بصورة حقيقية للوصول عن طريق المفاوضات الى اعادة هيكلة النظام الاقتصادى الدولي على أسس من مبادئ العدل والمساواة . ومن الضرورى جدا بالنسبة الىّ أن ألح على أن مثل هذه المفاوضات يجب أن تجرى في اطار اقامة هذا النظام الاقتصادى الدولي الجديد الذى ننتظره منذ وقت طويل .

ان وفد سرى لانكا يؤيد وجهة النظر التي تقول بأن مثل هذه المفاوضات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد يجب أن تتم ليس فقط في اطار منظومة الأمم المتحدة بل يجب أن تتم

Digitized by UNOG Library

في الجمعية العامة نفسها بغية تأمين المشاركة على أعلى مستوى ، وتأمين التركيز الأساسي على خطورة وضرورة المشاكل التي نواجهها . ان مثل هذه السلسلة من المفاوضات الشاملة في الجمعية العامة عام ١٩٨٠ بشأن التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية ، يجب أن تكون متجهة نحو العمل الملموس وأن تطرق بصورة شاملة جميع القضايا المعنية . ان المفاوضات يجب أن تشتمل على غالبية القضايا في مجال المواد الخام ، والطاقة ، والتجارة ، والتنمية والمسائل النقدية والمالية ، وأن توجه تجاه اقامة علاقة متبادلة للخطط الشاملة . ويجب علينا أن نحاول أن نترجم المبادئ والمقاييس الى برامج ملموسة وأعمال يمكن ادخالها في اطار وكالات عديدة من وكالات الأمم المتحدة بغرض تنفيذها . ان وفد سرى لانكا له وطيد الأمل في أن تكون المبادرة الحالية ، بالنسبة الى التعاون الاقتصادى الدولي والتنمية ، من شأنها أن تخرجنا من الأزمة العالمية الحالية خلال العقود القادمة.

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أقول ان وفد سرى لانكا على اقتناع بأن الأمم المتحدة ، دون شك ، هي أفضل مكان يمكن فيه القيام بدعم هذه المجهودات بقصد تحقيق الأهداف التي نرجوها . ونأمل أيضا في أنه خلال الثمانينات ، فاننا في الأمم المتحدة سوف نضع حدا لوقف ممارسة التلاعب بالألفاظ الرامي الى الايهام بالرفاهية بينما لم نقم حتى بالتقليل من الفوارق ، وبينما تظل المشاكل قائمة دون حل .

وفي النهاية أود أن أعرب عن تقدير وفد سرى لانكا العميق لرئيس اللجنة الجامعة للعمل الذى قام به .

Digitized by UNOG Library

السيد الحداد (اليمن) : ان ميثاق الأمم المتحدة ، باعتباره المصدر الأساسي الذى يجب اتباعه لكى نصل الى السلم والحرية والتقدم ، يتضمن الفصل التاسع منه النص على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير العمل الكامل ، والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعي. ان كثيرا من المؤتمرات قد عقد لحل مشاكل التنمية التي تعتبر أهم مشاكل المجتمع الدولي .

وفي السنة الماضية اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢/٢ الذى حدد من جديد مهمة اللجنة الجامعة التي انشئت بموجب القرار ٣٢/١٧٤ ، وقد اعترف بدورها كمحرك للمفاوضات التي تعطى دفعة للحوار بين الشمال والجنوب من أجل انشاء نظام اقتصادى عالمي جديد أساسه العدالة والانصاف والمساواة الكاملة .

نحن نعترف بأن هذه الفرصة التي تمنحها لنا الاستراتيجية الجديدة للتنمية تقضي بأن :

" التقدم الاقتصادى والاجتماعي من مسؤولية المجموعة الدولية " .

ان الكثير منا هنا لا يخفي خيبة الأمل في فشل بعض البلدان ، ويعترف بأن هناك عددا كبيرا من البلدان لم يتعهد بتطبيق الأهداف والمبادئ الاستراتيجية الجديدة . ولذلك فكثيرا ما دخلنا في مناقشات عقيمة بهدف تحديد المسؤولية عن هذا الفشل .

ومع ذلك فانه من المشجع أن نذكر أن الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة التي عقدت بناء على مبادرة من الرئيس السابق للجزائر السيد بومدين بصفته رئيسا لمجموعة بلدان عدم الانحياز ، والموافقة اللاحقة بالاجماع على الاعلان وبرنامج العمل ، قد اتاحت الفرصة لتغيير مخطط المحاولات السابقة .

وفي رأينا - ويشاركنا في ذلك بعض البلدان النامية - ان خطة العمل المعتمدة التي تهدف الى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد واضحة ودقيقة في مبادئها وفي كيفية تطبيقها . ان ماينقصنا هو الارادة السياسية والعزم من جانب جميع البلدان . ومع ذلك ، فنحن نعتقد أنه لا داعي ولا مبرر للمخاوف التي عبرت عنها البلدان المصنعة . ان وفدى يعتقد أن التحفظات العديدة التي قدمتها بعض البلدان المصنعة فيما يختص بتدابير انشاء هذا النظام الاقتصادى الجديد توحي الينا بالشك في استعداد هذه البلدان للتعاون الشامل بينها وبين البلدان الاخرى . وعلاوة على ذلك فنحن نود أن نؤكد من جديد موقفنا فيما يخص عدم احراز أى تقدم في أعمال هذه اللجنة الجامعة ؛ ان الكثير يعتمد على الموقف والسياسة الجديدة

Digitized by UNOG Library

للبلدان الصناعية في المداولات الحالية للجنة . فاذا أريد التوصل الى نتائج فعلية وايجابية فيجب أن تراجع هذه البلدان موقفها .

ونؤكد على الحاجة والأهمية للمفاوضات الشاملة في اطار منظومة الأمم المتحدة بهدف اعطاء دفعة جديدة لمفهوم التعاون الدولي الاقتصادى من أجل التنمية . ان هذه المفاوضات يجب أن تكرس لتطبيق استراتيجية جديدة للتنمية في العقد الثالث للأمم المتحدة ، تهدف الى : الغاء السياسة الحمائية وترشيد النظام النقدى الدولي ، وتحويل التقنيات الى البلدان النامية ، وتحويل الموارد الحقيقية الى أقل البلدان نموا ، وتحسين امكانيات الصناعة في البلدان النامية كما ورد ذلك في خطة العمل الصادر عن مؤتمر ليما .

أننا نوافق جميعا على أننا قد تحدثنا كثيرا وبوضوح عن مهمة ووظائف اللجنة الجامعة كما حددها قرار الجمعية العامة ٣٣/٢ . ونحن نعيد النداء الى ايجاد مفاوضات شاملة حول التعاون الدولي والاقتصادى للتنمية ، ولكننا يجب أن نؤكد مرة أخرى على الحاجة الى معونة وتقييم موضوعي نزيه للتعهدات الفردية والجماعية التي تسببت في وجود المأزق الراهن ، وعدم احراز تقدم في أعمال اللجنة الجامعة .

ان وفدى على وعي كامل بالغموض والصعوبات التي تتسم بها بعض المواقف ، ومع ذلك فاننا نثق بأننا جميعا ملتزمون بنظام اقتصادى واجتماعي دولي أكثر عدالة وأكثر رشدا يعمل على تحقيق الأهداف الثلاثة الآتية : أولا ، ضمان الانصاف في العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، ولا سيما اقلها نموا . ثانيا ، اصلاح النظام النقدى الدولي واعطاء دور أكبر للبلدان النامية على مستوى اتخاذ القرارات . ثالثا ، تحقيق الاعتماد الذاتي النووى والجماعي لأقل البلدان نموا عن طريق تعاون اقتصادى أمتن بين البلدان النامية .

السيد العلي (العراق) : عندما نتحدث عن العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان مراجعة سريعة للارقام التي اعتمدتها الأمم المتحدة بشأن هذه العلاقات كفيلة بأن تكشف آلية الاستغلال الاستعمارى ومسؤوليته عن الأوضاع اللاانسانية لشعوب العالم الثالث . فهذا العالم يضم ٧٠ بالمائة من البشرية ، ولكن اجمالي دخله ، بما فيه دول البترول ، لا يتجاوز ٣٠ بالمائة

Digitized by UNOG Library

من الدخل العالمي ، ان نسبة الانتاج الصناعي لهذا العالم في عام ١٩٧٥ لم تتجاوز ٣ر١٠ بالمائة من الانتاج الصناعي العالمي ، وهي نسبة مقتصرة على عدد معين من الدول وعلى قطاعات معينة من الصناعات ، ويعيش ٧٥٠ مليون نسمة في العالم الثالث تحت مستوى الفقر الذى حدده البنك الدولي ، وهو ٧٥ دولارا في السنة ، ان نصف سكان العالم الثالث لم يتلقوا أى تعليم ، في حين أن ثلثي اطفاله لا يجدون مكانا في المدارس . وبالاضافة للموت جوعا فان أكثر من ألف مليون يعانون من سوء تغذية مزمنة .

Digitized by UNOG Library

ان الحالة تتدهور عاما بعد عام . فصادرات هذا العالم كانت تمثل ٢١ر٤ بالمائة في سنة ١٩٦٠ من اجمالي صادرات العالم . ثم استمرت في هبوط حتى وصلت ١٨ر١٠ بالمائة في سنة ١٩٧٣ . ان النتيجة الطبيعية لذلك هو العجز المستمر بل والمتزايد في ميزان مدفوعات الدول النامية . وهذا باختصار يمنع تحقيق تراكم رأس المال ، ويجهض بالتالي حتى المحاولات المتواضعة والضرورية للتنمية .

ذلك كله ليس بالصدفة الشريرة ، فالتخلف والتقدم والرفاه والفقر هم جميعا أركان اساسية في بنية النظام الاقتصادي العالمي الذي شكلته الرأسمالية الأوروبية والامريكية ، والذي تحرص على ادامته بكل قواها . ان الأوساط الأكثر رجعية وتعصبا تحاول أن تبث عددا من الأوهام التي تعزو التقسيم الحالي للعمل والانتاج الى عوامل غير حقيقية ، عنصرية أحيانا ، وجغرافية في أحيان أخرى . كل هذا ينهار اذا ما ملكنا وعيا تاريخيا ، ولو متواضعا ، يجعلنا نذكر أن شعوب العالم الثالث كانت قد شيدت في عصور ما قبل عصر الاستعمار أروع الحضارات الانسانية. ان هذه الشعوب قد ارغمت ، بالتهديد وباستخدام القوة المسلحة ،على عدم التنمية والتصنيع لكي تبقى أسواقا جاهزة للانتاج الاستعماري ، ولكي تكتفي بتصدير المواد الأولية لصناعات الغرب المتقدم .

من هنا فليس بالغريب ان تشكل المواد الأولية الجزء الأساسي من صادرات العالم الثالث، وعلى وجه الدقة ٨١ر٥ بالمائة في ١٩٦١ و ٧٥ر٤ بالمائة في ١٩٧٢ . علما بأن النسبة تصل أحيانا الى ١٠٠ بالمائة لدى بعض الدول ، وخاصة البترولية منها . هذه الحقيقة المؤلمة تقابلها حقيقة أخرى تتمثل في كون أن ٧٥ر٢ بالمائة من حاجة الغرب الصناعي للمواد الأولية مستمدة من العالم الثالث ، وهذا من شأنه منح العالم الثالث مركز قوة لو كان التبادل العالمي قائما على أسس عادلة ومتكافئة . ولكن هنا أيضا تتضح لا عدالة الأوضاع الاقتصادية العالمية . فان أسعار المواد الأولية منخفضة ، ولا تساير أبدا نسبة الارتفاع في أسعار المعدات للسلع الصناعية التي تستوردها الدول النامية من الغرب الصناعي . ولقد استمر التدهور في شروط التبادل ،بصفة منظمة ، على حساب الدول النامية ، وذلك في الخمسينات والستينات . لذلك فلعله من سخرية القدر القول بأنه مع انهيار النظام الاستعماري القديم فقد تدهور وضع البلدان المنتجة للخدمات أكثر فأكثر ، حيث يتجه الاستعمار الجديد بصفة أساسية الى خفض أسعار المواد الأولية ، وتجريد

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية بسرعة من مواردها من الخامات . لقد أصبح من المسلم به أن العديد من هذه الخامات معرضة للنفاذ بنهاية هذا القرن ، اذا ما استمراستنزافها بالمعدل الحالي .

كذلك فان هناك فرقا شاسعا بين السعر الذى تحصل عليه الدول المصدرة للمواد الأولية والسعر الذى تباع به نفس المادة للمستهلك النهائي في الدول الصناعية . فعلى سبيل المثال تحصل الدول المنتجة للفواكه في امريكا الوسطى على ٧٠ سنتا لصندوق الموز الذى يباع للمستهلك بستة دولارات في نيويورك . وفي الستينات كانت حكومات الاقطار المنتجة للنفط تحصل على أقل من دولار واحد عن البرميل من النفط الخام ، في حين كان المستهلك الاوروبي يدفع ما يقارب ١٤ دولار عن المواد النفطية المستخرجة من هذا البرميل . ان الفارق الكبير بين السعرين تحصل عليه الشركات الرأسمالية ثمنا لادعاءات مبالغ فيها عن عمليات النقل والتأمين والتسويق ، وكذلك الحكومات الرأسمالية من خلال فرضها لضرائب عالية على هذه المواد . ان هذه الحقائق تفضح حملة الدعاية ضد دول الأوبك وتكشف للمستهلك الغربي المسؤول الحقيقي عن الغلاء .

ان الدول الرأسمالية قد قاومت باستمرار محاولات رفع أسعار الخامات متذرعة بحجج عن (قوانين الاقتصاد) و (احترام شروط السوق) ، وتلك طبعا حجج واهية . فالسوق العالمية للمواد الأولية تسيطر عليها من ناحية الطلب شركات عالمية متعددة الجنسية ومحدودة العدد ، ولها خبرة اقتصادية عالية . أما الدول النامية فانها تدخل السوق متفرقة وغير قادرة بمفردها أن تؤثر في أسعار العرض . ويبدو زيف الحديث عن قوانين العرض والطلب عندما نجد أن الولايات المتحدة لا تتورع عن التهديد باستخدام القوة المسلحة لردع البلدان النامية عن رفع أسعار موادها الأولية . في مقابل كل ذلك فان الدول الرأسمالية المتقدمة لا تتورع عن الاستمرار في رفع أسعار المواد المصنعة في الغرب . ان حقيقة التضخم وتصديره للدول النامية أمر معروف للجميع ، ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه تضخم مقصود . ومهما يكن الأمر ، فان أرقام الأمم المتحدة تكشف عن أنه منذ ١٩٦٨ لغاية حزيران/يونيه ١٩٧٤ فقد بلغ الارتفاع في أسعار المواد المصدرة من الغرب الصناعي الى العالم النامي ما يقرب من ٢٢٤ر٤ بالمائة .

Digitized by UNOG Library

اضافة الى ذلك ، هناك مشكلة الغذاء . فالمعروف أن الولايات المتحدة تصدر وحدها ٤٨ بالمائة من اجمالي صادرات الحبوب ، وتعمل الولايات المتحدة باستمرار على تحديد الانتاج من ناحية ورفع الأسعار من ناحية اخرى متبعة في ذلك سياسة معاكسة تماما لما تنادي به بالنسبة للمواد الأولية في العالم الثالث ، فرغم انخفاض المخزون العالمي من الحبوب الغذائية بأكثر من الثلث خلال عشر سنوات ، فان الولايات المتحدة تمنع زراعة مساحة من أراضيها تكفي لانتاج حوالي ٢٤ مليون طن (وهي كمية تقارب ما تستورده الدول النامية) . ومن ناحية اخرى فلقد ارتفع سعر القمح الامريكي بين ١٩٦٨ و ١٩٧٤ بنسبة ٢٠٤ بالمائة .

لقد أقامت الولايات المتحدة الدنيا وأقعدتها حين حاولت دول الاوبك تثبيت أسعار عادلة للبترول . والظاهر أن الحد من استخدام السيارات أو تخفيض التدفئة درجة واحدة أو درجتين يبدو للرأسمالية الاحتكارية أفدح من موت عشرات الألوف من البشر جوعا في بلدان العالم الثالث . بالاضافة الى ذلك فان أسعار الحبوب تشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات للدول النامية . وهي تستخدم أيضا كوسيلة خطيرة للابتزاز السياسي . فلقد أقرّت لجنة مشكلة في مجلس الشيوخ الامريكي بأن الولايات المتحدة توزع فائض الغذاء لا على أساس الحاجات الأكثر الحاحا ، وانما على أساس الاعتبارات التي تمليها السياسة الخارجية .

ان شعبنا في ادراكه لعبر التاريخ يرى أن الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة أكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة للنمو بعض ما سلبته من ثرواتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين . وانطلاقا من ذلك فاننا نلاحظ باستغراب عدم وفاء الدول الصناعية بما قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بتخصيص ٧ر٠ بالمائة من الناتج السنوي الاجمالي لكل منها لمساعدات التنمية . فلقد خفضت الولايات المتحدة مثلا نسبة هذه المعونات الى ناتجها القومي الاجمالي من ٥٣ر٠ بالمائة في ١٩٦٠ الى ٤٩ر٠ بالمائة في ١٩٦٥ ثم الى ٣١ر٠ بالمائة في ١٩٧٤ . وواضح تماما بأن قسطا كبيرا من هذه المعونات يراد به فرض مواقف معينة على بعض الدول الاخرى ، ناهيك عن أن جزءا آخر من هذه المساعدات هو ذو طبيعة عسكرية عدوانية . ويكفي بهذا الصدد أن نذكر أن الحصة الكبرى من هذه المعونات تذهب للكيان الصهيوني .

Digitized by UNOG Library

لقد شنّت الأوساط الرجعية في الغرب الصناعي حملة على دول الأوبك زاعمة أنها لا تقدم مساعدات كافية لتنمية بلدان العالم الثالث . ويكفي بهذا الصدد أن نذكر أن ما قدمته دول الأوبك من مساعدات عام ١٩٧٤ قد بلغ ٨ر٢ بالمائة من اجمالي ناتجها القومي و ١ر١٢ بالمائة من ايرادات البترول . علما بأن تلك المساعدات ليست نهائية بل هي قابلة للزيادة . وبهذا الصدد يهمّني أن أشير الى أن العراق سبق أن أنشأ "صندوقا خاصا للتنمية الخارجية" مهمته تقديم المعونات والقروض الى الدول النامية وتسريع تنميتها الاقتصادية ، وقد بلغت المساعدات التي تقدم بها العراق من خلال هذا الصندوق ، وبقية صناديق التنمية العربية والاقليمية والدولية ٢٢٠٠ مليون دولار تشكل ٤ بالمائة من الناتج الاجمالي القومي .

هذه الصورة القاتمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، لا يمكن الا أن تنذر بأفدح المخاطر لأنها بعيدة عن العدالة والتكافؤ . ان من واجب دول العالم الثالث والدول الاشتراكية والقوى الديمقراطية والعقلانية في الغرب الرأسمالي أن تكافح جميعا من أجل تشييد نظام اقتصادي عالمي جديد ، على أسس أكثر عدالة واتزانا . لذا فباسم حكومتي ومن على هذا المنبر العالمي ندعو الى ما يلي :

١ - شجب كافة عمليات استخدام القوة المسلحة أو التلويح بها من قبل الدول الكبرى ضد دول العالم الثالث التي تعمد الى تأميم الاحتكارات الأجنبية أو تحاول أن توجد أسعارا أكثر عدالة لمواردها الأولية ، وتثبيت حق كل دولة في تأميم الشركات الأجنبية التي تقوم باستخراج الخامات .

٢ - اقامة "اتحادات منتجين" لكل مادة أولية أو مجموعة متقاربة من المواد الأولية التي تقوم باستخراجها دول العالم الثالث ، وذلك على غرار منظمة (أوبك) التي بتجاوزها للفروق الموجودة بين أقطارها من حيث السياسات الاقتصادية والاجتماعية فقد أبرزت عناصر الوحدة الممكنة والضرورية لبلدان العالم الثالث مما مكّنها لأول مرة من جني أسعار عادلة نسبيا .

Digitized by UNOG Library

٣ — قيام الدول النامية بتصنيع المواد الأولية والحصول على اسهام أكبر في عمليات النقل والتسويق والتوزيع .

٤ — وضع الأشكال العملية للربط بين أسعار المواد الأولية وأسعار المنتجات الصناعية والعمل على تحقيق سعر عادل لكل مادة أولية بحيث يقارب السعر الفعلي للمادة في الأسواق الرأسمالية .

٥ — تكوين مخزون احتياطي من المواد الأولية لتقليل تقلبات السوق والأسعار ولضمان سعر عادل للمواد الأولية ، وتثبيت حق كل دولة في تحديد الانتاج من مواردها الأولية لتفادى إغراق السوق من ناحية واستنفاذ الخامات من ناحية اخرى .

٦ — ايجاد موازنة عادلة لتعرّض الضرائب الكمركية بين دول العالم الثالث ودول الغرب الصناعي تقوم على أساس المعاملة بالمثل . ولا شك أن تخلي البلدان النامية عن تقليد نمط الاستهلاك الشائع في البلدان الرأسمالية يتيح لها فرصة حقيقية لخفض وارداتها الكمالية .

٧ — في الوقت الذى ندعو فيه الدول النامية للتعامل الأوسع مع البلدان الاشتراكية ، فاننا ندعو في ذات الوقت الدول الاشتراكية المتقدمة ، التي تتعامل مع الدول النامية لادراك الطبيعة الاحتكارية والاستغلالية للأسعار العالمية وأن تضم أصواتها الى أصوات العالم الثالث ،التي تطالب بأسعار عادلة لصادراتها .

أما النقطة الأخيرة والهامة جدا والتي يوّد وفد بلادى أن يثيرها أمام أنظاركم فهي التي تتعلق بمحاولات بعض الأوساط اثارة مسألة الطاقة بشكل منعزل عن مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية . وبهذا الصدد ، فان بلادى تؤيد بشكل مطلق مقررات قمة دول عدم الانحياز في هافانا والتي أدان فيها المؤتمر محاولات بعض الدول المتقدمة لاستعمال مسألة الطاقة لتفتيت وحدة الدول النامية . كما أن مؤتمر قمة الدول غير المنحازة قد وضع اللوم في الأزمة الحالية على أنماط الاستهلاك التبذيرى لمصادر الطاقة في الغرب الصناعي ،وكذلك على الشركات متعددة الجنسية والنفطية الاحتكارية . كما لاحظ المؤتمر بأن الانخفاض الكبير للقوة الشرائية لعائدات الدول النفطية بسبب التضخم المصدر لها من قبل الدول الصناعية المتقدمة ، قد دعاها لتصحيح أسعار نفطها . كما أدان المؤتمر المحاولات الرامية لتزييف الحقائق وذلك بوضع اللوم على الدول المنتجة للنفط . وأكد

Digitized by UNOG Library

المؤتمر أن السبب الرئيسي للمشاكل التي تعاني منها الدول النامية نابع عن التضخم المصدر لها من الدول الصناعية المتقدمة .

لذلك كله ، فلقد أكد مؤتمر قمة الدول غير المنحازة على أن موضوع الطاقة يجب أن يبحث ضمن اطار المفاوضات الدولية الشاملة في الامم المتحدة ، مع بقية المشاكل الاقتصادية الدولية ، كمشاكل التنمية والاصلاحات النقدية والمالية والتجارة الدولية والمواد الأولية وغيرها .

ان بلادى سوف تدعم بكل قوة الدول النامية الشقيقة ولهذا اقترحت بلادى على لسان رئيس الجمهورية السيد صدام حسين في كلمته بمؤتمر هافانا :

" انشاء صندوق عالمي طويل الأمد لمساعدة الأقطار النامية ضد آثار التضخم على أساس أن تقوم الدول الصناعية المتقدمة ، بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية والاقتصادية ، بالمساهمة في هذا الصندوق بمقدار التضخم السنوى الذى تصدّره للدول النامية ، كما تساهم فيه الدول النامية المصدّرة للنفط " .

اضافة الى ذلك فلقد أعلن السيد صدام حسين في مؤتمر هافانا أيضا بأن العراق قرر " مساعدة الدول النامية الفقيرة التي ترتبط حاليا مع العراق بعقود نفطية مباشرة بالغاء أية علاوات تضاف الى الأسعار الرسمية للنفط العراقي ابتداء من ١٩٧٩/٦/١ والى نهاية هذا العام " .

ان بلادى تؤمن ايمانا لا يتزعزع بضرورة الوحدة بين الدول النامية في صراعها العادل من أجل ايجاد نظام اقتصادى عالمي جديد متمنين كل النجاح لأعمال هذه اللجنة .

Digitized by UNOG Library

السيد ساندرس (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان خلفية وتاريخ المفاوضات الخاصة بانشاء النظام الاقتصادى الدولي الجديد حتى الآن قد اوضحتهما الوفود بصفة كاملة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية .

كما قد استفدنا ايضا في هذه المناقشة من المقدمة الشاملة للتقرير الخاص بعمل اللجنة الجامعة عن العام الحالي الذى قدمه رئيس هذه اللجنة . ان وفد بلادى يود ان يعرب مرة اخرى عن عميق امتناننا وتقديرنا للجهود وتصميم الرئيس السيد ستولتنبرغ ، الذى مثله مثل سلفه لم يدخرا جهدا كي يكلل عمل هذه اللجنة بالنجاح .

وفي نفس الوقت ربما يبدو ان الجانب الذى أثار انتباهنا في تقرير اللجنة وكان محور نقاشنا على مدى الايام القليلة الماضية كان المقترح الذى يقضي بأن اللجنة الجامعة هي المحفل الملائم الذى يمكن ان يحقق تقدما رئيسيا وملموسا بشأن قضايا التنمية العالمية . ان رئيس مجموعة الـ ٧٧ السيد سفير الهند قد أوضح بجلاء معنى وروح هذا المقترح .

الحقيقة ان مقترح مجموعة الـ ٧٧ لاجراء دورة من المناقشات العالمية حول التعاون الاقتصادى الدولي للتنمية يجب ان يبحث على ضوء الخلفية الكاملة لتجاربنا الطويلة والمخيبة للآمال بالنسبة لمفاوضاتنا حتى اليوم ، والتي كانت اللجنة الجامعة آخر محاولة لها . لذلك يجب ان نتابع هذا المقترح في اطار بحث الاختلافات التي نحتاج البحث عنها عندما نبدأ بدورة جديدة من تلك المفاوضات في مناهجنا واجراءاتنا وأهم من ذلك في اهداف تلك الدورة بالمقارنة لمحاولاتنا الماضية .

ان مؤتمر باريس بشأن التعاون الاقتصادى الدولي يمثل — بالرغم من ضعفه — المحاولة الاخيرة التي قمنا بها لبدء سلسلة جديدة من المفاوضات الخاصة بقضايا التنمية والتي يبدو انها لا تختلف كثيرا على الاقل في نواحي قليلة عن بعض اوجه المقترح الحالي . ورغم وجود عدد كبير من العيوب الواضحة في هذه العملية ، الا ان هناك بعض الملامح الرئيسية الموجودة بها والتي يمكن ان نستخلص منها الدروس والعبر .

أولا ان اجراء مثل هذه المفاوضات خارج الأمم المتحدة يضعها موضع تساؤل .

ثانيا اطار العمل والآفاق التي ننظر من خلالها اول الأمر الى هذه المواجهة وحقيقة ان مجهودات الدول المنتجة للبترول لم تنجح في تغيير المنهج ذى المعنى الواحد الخاص باشراك البلدان المتقدمة .

Digitized by UNOG Library

ثالثا الاعداد غير المتكافئ ــ كما انعكس في عدد من الأزمات التي ظهرت اثناء هذا المؤتمر ــ بالنسبة للاجراءات ، واختيار وتفاصيل جدول الاعمال وما الى ذلك .

وأخيرا ، وليس آخرا ــ وبغض النظر عن الأجهزة الخاصة التي يمكن ان يوصى بها في اى من هذه المفاوضات ــ الاشتراك المحدود في المؤتمر .

ان وفد بلادى لا يرغب في ان يدخل في أى تفاصيل متعلقة بالخصائص التي ذكرتها ، انما يود فقط ان يذكر بعض الخصائص التي من شأنها ان تجعل من الممكن لهذا المؤتمر ان يتوصل الى مجموعة من المقترحات الهامة والكاملة والمحددة والتي من شأنها ان تسهم اسهاما بناء في المفاوضات الخاصة بالنظام الاقتصادى الجديد .

ولهذا ــ وفيما عدا السعي لايجاد الاهداف العامة التي ممكن من خلالها ان نتوصل الى جولة من المفاوضات الشاملة ــ فان المقترح الحالي لمجموعة الـ ٧٧ يحدد نفسه في البحث عن اتفاق لاتاحة الفرصة ــ من خلال اللجنة الجامعة كلجنة تحضيرية ــ لدراسة جادة للاجراءات ، وتحديد الوقت اللازم ، وجدول الأعمال التفصيلي لجولة المفاوضات الشاملة .

وهكذا ، فان هناك تأكيدا واضحا على ان يكون هناك اعداد مدروس وبعناية في الوقت الطويل المتبقي حتى عقد الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٠ والتي ستبدأ فعلا جولة المفاوضات الشاملة . ان الاقتراح الحالي لا يخل بشيء ولا يعطي حكما مسبقا على شيء سوى تحديد المجالات العريضة والشاملة التي ستتخذ في اطارها اخيرا المقررات المتعلقة بالجوانب المحددة التي ستتناولها ، والتي ستوضع بشأنها توصيات واضحة لهذا الغرض في اللجنة التحضيرية .

لذلك ، فان وفد بلادى يؤيد بشدة النداء الذى قدمه سفير الهند ــ رئيس مجموعة الـ ٧٧ ــ والذى يقضي بأنه لا يجب ان يضع شركاؤنا من البلدان المتقدمة شروطا مسبقة متعلقة بتفاصيل قبول مبدأ جولة المفاوضات الشاملة . ولذلك ، تقلقنا الى حد ما بعض التفسيرات التي قدمت في اطار هذا النقاش بشأن طبيعة جولة المفاوضات ولا سيما بالاشارة الى ما يسمى بالمفاوضات الجارية .

وبالتأكيد اذا كانت ــ كما يبدو اننا متفقون جميعا ــ معظم المجالات الواسعة التي حددت فعلا موضع مفاوضات طويلة ومكثفة وغير مجدية في كثير من الحالات ، حينئذ نتوصل الى استنتاج واضح ، الا وهو ان من اللازم ان ندرس ما هي النواحي في هذه المجالات التي يمكن ان تكون

Digitized by UNOG Library

ملائمة للمعالجة في جولة المفاوضات الشاملة ، بغض النظر عما اذا كانت مدرجة على جداول أعمال محافل اخرى ام لا ، وأية نواحي يكون من الاجدى ان تترك لمحافل اخرى ، مع تحديد هدف تحقيق اتفاقات ايجابية وثابتة خلال وقت محدد للانجاز .

والواقع اننا يجب ان ندرس ضرورة او عدم ضرورة اجراء تغييرات شاملة في الجلسة المحددة للمفاوضات الاقتصادية من اجل ان نضمن ان الخبراء سيكونون في اماكنهم للمتابعة الصحيحة للجولة الشاملة ، وهذا قد يؤثر فيما يسمى بالمفاوضات الجارية .

انني اود ان اتأنى كي اشرح انني استخدم عبارة " مايسمى " في الاشارة الى المفاوضات الجارية لأنه في هذا الصدد ان وفد بلادى صدم بالتمييز الواضح بين الحوار والمفاوضة الذى ذكره المندوب الدائم للولايات المتحدة الامريكية امس ودون القول بان البلدان النامية كانت دائما تدرك المحاولات ـ ربما الناجحة ـ للنزول بمبادراتنا الماضية للتفاوض الى مستوى الحوار يبدو انه على الاقل في هذه المناسبة ان قصدنا بالنسبة للجولة الشاملة للمفاوضات ـ واؤكد على كلمة مفاوضات ـ قد اسيئ تفسيره . ولقد سعت البلدان النامية للتفاوض حول هذه المسائل ويأمل وفد بلادى ان الاعتراف بهذا من جانب الآخرين في هذه الحالة وفي تلك المرحلة لم يتم فقط من اجل العنوان الذى اعطي لهذا المقترح .

لكن كي نواصل ، نقول انه بالطبع ، في الناحية اخرى من الصورة توجد جوانب لم تتناولها بصورة نسبية المفاوضات الاقتصادية حتى الآن ، تلك الجوانب التي لا يمكن ان تنتظر جولة المفاوضات الشاملة ولكنها ملحة بحيث انه ينبغي التوصل الى حلول سريعة . وربما يكون افضل مثال على ذلك الموقف الخطير الذى يواجه الكثير من البلدان النامية غير النفطية ، بحيث انه اذا لم يتخذ اجراء سريع في المدى القصير ، فان الجولة الشاملة للمفاوضات لن تكون ذات فائدة تذكر . ان التطورات الاخيرة قد بعثت الامل في ان العمل المبكر بالنسبة الى جانب واحد من هذه الموضوعات على الاقل سوف يتم قريبا . ولكن الحركة في هذا الاتجاه تحتاج الى ان تنفذها المؤسسات المالية الدولية بعمل عاجل .

Digitized by UNOG Library

لقد ذكرت هذه النقاط فقط من أجل أن أوضح الحاجة الى تفادى الاضرار أو الحكم مسبقا على العملية التي نتوقع أن نقوم بها باختصار .

وهناك أسباب كثيرة توضح لماذا حظيت المسائل الاقتصادية العالمية بأولوية على جدول الأعمال الدولي ، ولكن هذه الأسباب كانت تبدو دائما مضافة تماما أو بصفة رئيسية في أسلوب اقتصادى . وان وفدى يود أن يقول أن السبب يكمن في الارتباط العالمي في المسائل الاقتصادية فقط ، وفي الواقع ان مثل هذا الارتباط كان في الوقت الحالي موضوع اختلاف المفاهيم بسبب الواقعية التي قام عليها في الحاضر والاختلاف الدائم للآراء التي تتعلق بالأسس التي يجب أن يقوم عليها الارتباط الحقيقي .

ان هذه الاختلافات تنبع أساسا من العلاقات السياسية والاجتماعية للبشرية ومن العلاقات بين الأفراد أو بين الشعوب ، وليس من العلاقات الاقتصادية وحدها . ولهذا السبب ، فان مسألة كيفية أن نعامل بعضنا البعض كبشر وكأمم ، هى المسألة المطروحة هنا . ان مبادئ المساواة والسيادة لهذا السبب تعتبر هامة ، وان قبولها دون قيد أو شرط سوف يسهم الى حد كبير في تسهيل التقدم في كل مجالات الحياة البشرية ، وليس في المجال الاقتصادى فقط .

ومن ثم ، فان الرغبة في التفتيش عن وسائل البحث الجدى والاحترام المتبادل على المستوى الفردى والمستوى الوطني مثلا ، لم تظهر في سلوك بعض الدول العظمى التي تساعد الحكومات العنصرية وجريمة الفصل العنصرى في الجنوب الأفريقي كما لم تنعكس أيضا هذه الارادة في نشاط هؤلاء الذين يعملون لكي تدوم سيطرتهم على البلدان الضعيفة وكذلك في سلوك الدول التي ترفض حق تقرير المصير ، وما هذه الا أمثلة .

ولهذا فنحن نفهم الكيفية التي يرى بها البعض أن ضعف الشعوب ودول العالم الثالث ، سببه الخلافات الثقافية والعنصرية أو أيضا لكون بعض البلدان كانت قوية في مرحلة من التاريخ كما تشهد على ذلك الأمثلة التي أشرت اليها . ولقد كان هذا عنصرا فعالا للغاية في عدم احراز أى تقدم ملموس في المفاوضات بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد حتى اليوم . وبناء على هذا المفهوم فقط يمكن أن نحاول التقدم بما يثبت احراز تقدم ملموس .

Digitized by UNOG Library

وبالطبع ، يمكن الاعتراف بأن هناك تغيرات ضئيلة قد تمت في العلاقات الاقتصادية ، وحتى في بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية . ومع ذلك ، فانه لسوء الحظ ، أن مثل هذه التغييرات قد فشلت في معالجة مشاكل البلدان النامية مباشرة وكانت تعبر عن مفهوم غير واضح في بعض الأمور التي بسببها كانت البلدان النامية عاجزة عن تحديد مشاكلها وبالتالي وضع الحلول الملائمة لها . لقد انتهينا دائما الى اتفاقات لا تتفق تماما مع أهداف تقدم المفاوضات والمشاكل التي نحتاج الى ابرازها .

ان سمة الاقتراح الذى يتعلق بالطبيعة المتكاملة للدورة العالمية ، تعتبر أمرا أساسيا اذا تطلبت الظروف تحقيق مفاوضات مثمرة ، لأنه اذا كان هناك اتجاه للأخذ والعطاء من كل جانب فيما يتعلق باتفاقات محددة يمكن التوصل اليها في اطار مفاوضات حقيقية ، فمن الواضح اذن أنه يجب أن يكون هناك توازن أساسي في المساواة بين كل المسائل التي يتحكم فيها كل جانب في المقام الاول ولهذا فمن غير الواقعي تماما أن نتوقع أن أية نتائج مثمرة يمكن أن تتحقق دون ارتباط هذا التقدم بالموضوعات المختلفة للمفاوضات .

وأود أن أختتم تلك الملاحظات بالتعبير عن أمل وفدى في أن مفهوم المجتمع العالمي لدورة المفاوضات المقترحة ، سوف يعكس المواقف اللازمة لحركة حقيقية نحو الأمام بأسلوب يسهل النجاح ليس فقط لدورة المفاوضات العالمية ، ولكن أيضا لكل أنشطتنا في جميع المجالات الأخرى للحياة البشرية . ان جامايكا سوف تقوم بدورها كاملا في كل هذه الجهود .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

Digitized by UNOG Library